الملخص

معلومات البحث

أستلم: 2022/10/04
المراجعة: 2022/10/28
النشر: 2022/11/1

ضوابط السياسة في ميزان الشريعة الإسلامية

مصطفى امباكي

ماليزيا

الجامعة الإسلامية العالمية

Printed ISSN: 2314-7113

Online ISSN: 5809-2289

ملخص البحث

تُعدُّ ضوابط السياسة في ميزان الشّريعة الإسلامية مجالاً خصبًا للدّراسات العلمية والتمهيدية في العلوم الإسلامية. والباحث في هذه الدراسة يرى أنّه لا يزال هناك غموض يَعْتَرِي تلك الضّوابط، ولا سِيَّما المبادئ السّياسية التي يقوم عليها نظام الدّولة الإسلاميّة.كما أنّه يرى أنَّ ثَمّةَ نَقْصًا في الدراسات المتعلقة بهذا المجال. نعم، هناك دراسات ذات صلة بالموضوع بما في ذلك، على سبيل المثال، ضوابط ومعالم تقسيم المعمورة من منظور السياسة الشرعية أعدّتها مجموعة من باحثي كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الاسلامية العالمية، واهتمت هذه الدراسة بدار الإسلام ومعالمها، وكذا مبادئ السياسة الإسلامية التي أعدّها هاروش وأيمان من الجامعة الإسلامية في تركيا إلّا أنّها شحيحة ومعدودة. استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والوصفي لجمع وبيان ما كتبه العلماء قديمًا وحديثًا حول الموضوع، وخَلَصَ إلى أنّ شخصية الدولة الإسلامية تتشكَّلُ بِنَاءً على عديد من الضّوابط والمعالم منها: المنعة والقوة وظهور الشّعائر الدينية. ومن استقرائنا لحقائق هذه الدراسة تتضح النتائج الآتية: أولاً: من سمات تاريخ الفكر السياسي الإسلامي عدم قيام نظرية متكاملة وواضحة المعالم عن الخلافة عَبْرَ التّاريخ. ثانيًا: الخلافة لم تكن عبر التاريخ الإسلامي دولة إسلامية بِمَا مَعْناها، بل نموذجًا للدولة الإسلامية، فعندما انحصرت سلطة الخلفاء في الأمور الدنيوية ولم يعد لها تأثير على المجتمعات الدينية، باتتْ

دولتُهم مجردَ أنموذج للدولة الإسلامية. ثالثًا: تحديد شخصية الدولة الإسلامية يَنْبَنِي على عديد من الضوابط والمعالم منها المنعة والقوة وظهور الشعائر الدينية.

الكلمات المفتاحية:

ضوابط السياسة، الديمقراطية، اللنظام الاستبداي، العلمانية، السياسة الشرعية.

المقدّمة

تُعدُّ ضوابط السياسة في ميزان الشريعة الإسلامية مجالاً خصبًا للدراسات العلمية في العلوم الإسلامية، والباحث في هذه الدراسة يرى أنّه لا يزال هناك قصور في توضيح ودراسة تلك الضوابط، ولا سيّما المبادئ السياسية التي يقوم عليها نظام الدّولة الإسلامية. ونَتِيجَةً لهذا القصور، قَلَّتِ الدّراسات التي تُعْنَى بهذا المجال. نعم، هناك دراسات ذات صلة بالموضوع بما في ذلك، على سبيل المثال، ضوابط ومعالم تقسيم المعمورة من منظور السياسة الشرعية أعدّتها مجموعة من باحثي كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الاسلامية العالمية، واهتمت هذه الدراسة بدار الإسلام ومعالمها، وكذا مبادئ السياسة الإسلامية التي أعدّها هاروش وأيمان من الجامعة الإسلامية في تركيا إلّا أنّها شحيحة ومعدودة. استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والوصفي لجمع وبيان ما كتبه العلماء قديمًا وحديثًا حول الموضوع، وخَلَصَ إلى أنّ شخصية الدولة الإسلامية تتشكَّلُ بِنَاءً على عديد من الضّوابط والمعالم منها: المنعة والقوة وظهور الشّعائر الدينية.

مشكلة البحث

فلقد قامت أحكام الشريعة الإسلامية على أسس وثوابت إيمانية وأخلاقية، يمكن تسميتها بضوابط التشريع، والسياسة الشرعية بوصفها جزءًا من منظومة الشريعة، تقوم على كثير من تلك الضوابط التي يقوم عليها التشريع، وأنَّ أيّ مجتهد في السياسة الشّرعية لا بد أن يبني أحكامه عليها.

ومما لا شكّ فيه أنّ النُّظُم والتشريعات لا يمكن تطبيقها تطبيقًا كاملاً إلا بتوفر متطلباتها اللّازمة، ومن أهمّ هذه المتطلّبات وجود شخصية الدولة أو الحكومة. فالشّريعة الإسلاميّة التي تنادي بتطبيق أحكام الله في جميع مجالات الحياة يتحتم وجود دولة إسلامية قوية في مختلف نواحيها السّياسية والإدارية والاجتماعية والدّينية. لذا، نرى أنّ الفقهاء الأَقْدَمِين والمعاصرين اهتموا بهذا الموضوع اهتمامًا كبيرًا لما رأوا من أهمية الوقوف والتعرف على ضوابط الدولة الإسلامية ومعالمها حتى يحرص ولاة أمر المسلمين على بناء دولة طِبْقًا لتلك الضوابط والحفاظ على استقرارها. كما قاموا بالكشف عن حقيقة دار الكفر (دولة غير إسلاميّة) ومعالمها الرئيسة والتي قد تعرقل تنفيذ أو قيام النظام السياسي الإسلامي.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى كشف ضوابط ومعالم ضوابط السياسة في ميزان الشريعة الإسلامية من منظور العلماء. وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1. بيان مفهوم السياسة، وضوابطها في الشريعة الإسلامية.
2. توضيح مفهوم الخلافة وآليات تولي الخلافة من المنظور الإسلامي.
3. دراسة الفروق بين النظام الإسلامي والنظام الاستبدادي وبيان علاقته بالديمقراطية والدبلوماسية.

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث فيما يلي:

1. الإلمام بحقيقة الضوابط الساسية في الفقه الإسلامي.

2. تبصرة الأمة الإسلامية بشمولية الشريعة الإسلامية وعلو شأنها، و اهتمت بحقيقة الضوابط الساسية والعلمانية وأضرارها.

3. بيان صلاحية الضوابط الساسية في مواجهة المشكلات التي تواجه الأمة الإسلامية.

4. أنْ يكون هذا البحث مرجعًا للباحثين في موضوع حقيقة الضوابط الساسية في الشريعة الإسلامية.

أسئلة البحث

يحاول الباحث الإجابة عن التساؤلات البحثية الآتية:

1. ما مفهوم السياسة، وما ضوابطها في الشريعة الإسلامية؟

2. ما هي مفهوم الخلافة وما آليات تولي الخلافة في المنظور الإسلامي؟

3. ما العلاقة بين الإسلام والديمقراطية والدبلوماسية والنظام الاستبدادي؟

منهج البحث

يستخدم الباحث في هذه الدراسة كلا من المنهجين التاليين:

1. **المنهج الاستقرائي**: يستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستتقرائي، وذلك باستقراء النصوص والأدلة المتعلقة بهذا الموضوع محل الدراسة.

2. **المنهج التحليلي**: يحاول الباحث تحليل النصوص والآراء الواردة في الموضوع تحليلاً علميًّا رصينًا، بالاعتماد على المصادر الأصلية في الفقه، والكتب المعتمدة في الموضوع محل الدراسة.

مفهوم ضوابط السياسة في ميزان الشريعة الإسلامية

ضوابط السياسة هي القواعد والأسس التي تصدر منها السياسة الشرعية، وترجع إليها في مسائلها المتنوعة. في الواقع، قد اسْتُنْبِطَتْ هذه الضوابط والقواعد التي تنطلق منها السياسة الشرعية من المصادر الإسلامية المعتمدة، و كتب في ذلك كثير من أهل العلم المعاصرين بين مقلّ ومكثر بحيث استنبطوا الأسس السياسية، ، فكانت حوالي خمسة وعشرين مبدأ إلّا أنّها غابتْ عنها بعض الأسس والمبادئ المهمة، مثل: التّكافل الاجتماعي والتّضامن الاجتماعي. وبعض تلك المبادئ التي ذكروها هي ذات قيمة أخلاقية وأدائية أكثر من كونها أساسًا للدولة كإشراف الحاكم على تطبيق الشّريعة([1])؛ ولهذا سنركّز على ما هو قيمة تأسيسية تُبْنَى عليها وتنطلق منها السياسة الشرعية. وقد يلتبس هذا المصطلح بمصطلحي أصول السياسة الشرعية أو المقاصد غَيْرَ أنَّ الفروق في هذه المصطلحات قد تخفى على النّاظر، فأصول العلم هي قواعده التشريعية التي يستنبط منها أحكامه، ومقاصده هي الأهداف والغايات التي يريد تحقيقها، وضوابطه هي القواعد التي ينطلق منها، فالسياسة لها ضوابط تقوم عليها([2]).

تعريف السياسة لُغة واصطلاحًا

لغة: مصدر لِفِعْلِ "ساس"، بمعنى قام بالأمر، والسائس هو الذي يدير أمور القوم ويرعاها([3]) .

فالمعنى اللغوي هو التدبير والرعاية.

اصطلاحًا: عُرِّفَتِ السِّياسةُ بأنّها القيام على الشيء بما يصلحه([4]).

[1]) كوناتا، د. حسن كوناتا، النظرية السياسية عند ابن تيمية، الدمام، دار الأخلاء، ط1،1415ه/1994م، ص156.

[2]) مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أغري.

[3]) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ت:770ه/1368م، المصباح المنير، (بيروت، المكتبة العلمية)، ج2، ص295.

[4]) النووي، يحيى بن شرف الحوراني النووي، ت: 676ه/1278م، شرح صحيح مسلم- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (بيروت، دار إحياء التراث)، ط2، 1392 ه، ج12،ص2

ما كان من الأفعال حيث يكون الناس معه أقرب إلى الصّلاح وأبعد عن الفساد([5]).

وهذه تشمل كل سياسة، أي كل رعاية وتدبير، سواء لشؤون الحكم أم المدرسة أم البيت.

القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح وانتظام الأحوال([6]).

السياسة هي فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي([7]).

وهذان التعريفان يظهر منهما قصر معنى السياسة على تصرفات الإمام، أو في مجال الحكم،

والثاني هو تعريف للسياسة الشرعية في حقيقته وليس للسياسة فقط.

وهذان يقصران السياسة على إدارة الحكم، وبما أنّ مقصودنا من البحث هو شؤون الحكم، وهو الغالب

في استعمال السياسة، فنختار أن نعرفها بأنها: "رعاية شؤون العامة بما يحقق مصالحهم."

السياسة والشريعة

مفهوم الشريعة.

منسوبة للشريعة، وفيما يأتي معناه:

لُغةً: موضع الماء الذي يرد عليه الشاربة، والشرعة والشريعة بمعنى واحد([8]).

---

[5]) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي ت:751هـ/1350م، إعلام الموقعين عن رب العالمين، (السعودية، دار ابن الجوزي)، ط1 ، 1432هـ، ج4 ص283.

[6]) المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر ت:845هـ/1441م، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، (بيروت، دار الكتب العلمية)، ط1 ،1418هـ، ج3 ،ص383

[7]) ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد ت:970هـ/1563م، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (دار الكتاب السالمي)، ط2،ج5،ص11.

[8]) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد، ت:310هـ/923م، تفسير الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، (بيروت، مؤسسة الرسالة)، ط1 1420هـ/2000م، ج10، ص3.

اصطلاحًا: عرفت بأنها ما شرعه الله لعباده من الدين([9]).

وهذا تعريف يقصرها على الأحكام العملية فقط، ويخرج منها الأحكام العقدية والأخلاقية.

نختار أن نعرف الشريعة بأنّها: الأحكام العملية الواردة في الكتاب والسنة واجتهادات العلماء.

قد سلف الحديث حول تعريف السّياسة والشّريعة، فَحَرِيٌ بنا الآن أنْ نحاول الربط بين هذين المصطلحين اللذين نحن بصدد بدراستهما.

فنستطيع أن نقول إنّ السياسة الشرعية: هي رعاية شؤون العامة في مختلف نواحي الحياة من خلال الحكم، بما يحقق مصالحهم من جلب ما ينفعهم ودفع ما يضرهم، وفقًا لأحكام الدين الإسلامي التي جاءت في الكتاب والسنة واجتهادات أهل العلم، أو يمكن اختصاره بالقول: هي رعاية الشؤون العامة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

الخلافة أو السيادة من المنظور الإسلامي

الخلافة هي رئاسة الحكومة الإسلامية، وخلافة الرسول – صلى الله عليه وسلم – في حراسة الدين وسياسة الدنيا. وهذا نظام من أنظمة الحكم الخاص بالإسلام خلقته الضرورة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم. و للخلافة جهتان جهة دينية، وجهة سياسية، ومِن ثمَّ فالخليفة له مهمتان: فهو المحافظ على الدين والمنفذ للشّريعة، وهو حاكم الشّريعة، ومحقق مصالحها، والخلافة تعني: حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في المصالح الأخروية والدنيوية، و هي الإمامة، والخليفة من يدير أمور المسلمين، وهذه هي القضية الوحيدة التي تعدى الصراع فيها.

[9]) القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، ت:671هـ/1273م، (تفسير القرطبي، جامع الأحكام القرآن، (القاهرة، دار الكتب المصرية)، ط2 ،1384هـ، ج6 ،ص211.

وقد استقرت الأمة على الإمامة للتعبير عن السلطان الديني أكثر من السلطان الدنيوي، لما في لفظ الإمام من قيادة دينية إلى جانب القيادة السياسية، وهذا ما دفع الشيعة لاستخدام مصطلح الإمامة، لأنه يتوافق مع مصطلح الخلافة. ([10])

حاول كثير من الفقهاء وضع تعريف أو مفهوم محدد لفكرة السيادة، فقد أشار إليه الفلاسفة اليونانيون عندما ذكره أرسطو في كتابه "السياسة" على أنها "سلطة عُليا داخل الدولة" وأوحى بالطاعة المطلقة لقوانين الدولة بوصفها صاحبة السيادة العليا التي لا تعلو عليها أية سلطة أخرى.

أما أفلاطون فقد رأى بأنّ السلطة: لصيقة بشخص الحاكم في حين ذهب آخرون إلى القول إنَّ السيادة للقانون وليس للحاكم([11]).

وفي العصر الحديث نجد أن فكرة السيادة تتحدد باعتبار أنها السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة، وميزة الدولة الملازمة لها والتي تتميز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز إصدار القوانين والتشريعات، والجهة الوحيدة المخولة بمهمة حفظ الأمن والنظام، ومن المحتكرة الشرعية الوحيدة لوسائل القوة ولحق استخدامها لتطبيق القانون([12]).

الإسلام دين شامل وكامل في جوانب الحياة الدنيا والأخروية:

شرع الله سبحانه وتعالى للأمة دينًا شاملاً في أحكامه وتشريعاته للثقلين من الجن والإنس، ولكل تصرفاتهم وعلاقاتهم، حيثما كانوا، فوق أي أرض وتحت كل سماء. يقول المولى جلّ وعلا: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾، [النحل:

10) الشيخ على عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم- تقديم جابر عصفور، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتب)، ١٩٩٣م، ص ١ – ١١.

11) د. جهاد نصري العقل، السيادة والقومية، عن موقع شبكة المعلومات السورية القومية. www.info@ssnb.com

12) د. عبدالوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية**، الأردن، عمان، على الموقع الإليكتروني:
.http://www.darislam.com/home/esdarat/dakhi/alaam/data/89-htm

89]. فهو (دين ودولة، وهو عقيدة وعبادة، وهو حكم وقضاء، وشريعة وقانون، ومصحف وسيف، وجهاد ودعوة، وسياسة واقتصاد، وعلم وخلق وتوجيه([13]).

وتتضح شمولية الإسلام في صور منها:

أنه دين شامل للثقلين: الجن والإنس. فأما الإنس فظاهر في نصوص القرآن العظيم، يقول الله جل وعلا: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنبياء: 107]. ويقول سبحانه: ﴿ قُلْ يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف:158].

وأما الجن فيقول الله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ ﴾،[الذّاريات: 58]. وهذا موقف من استماعهم لخبر نبينا ومسارعتهم للتنفيذ والدعوة، وتحملهم النذارة والبشارة، يقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِمْ مُنْذِرِينَ * قَالُوا يَاقَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ * يَاقَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * وَمَنْ لاَ يُجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ فِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ ﴾، [الأحقاف: 29-32].

أنه دين شامل للزمان كله، من بعثة نبينا سيّدنا محمّد –عليه السلام– إلى قيام الساعة.

دين شامل للمكان، فليس خاصًّا بإقليم دون آخر، ولا بأمة دون أخرى، شمولية مكانية، يطالب بهذا الدين كل البشر في أي مكان ومن أي أمة، ويتأكد بها أن المسلم مطالب بتنفيذ أحكام دين الله تعالى في كل مكان

دين شامل للإنسان في مراحل حياته المختلفة، وفي علاقاته المتعددة، يوجهها إلى ما فيه صلاحه ورفعته وحفظه وهدايته.

إنه دين شامل لحركة الكون والحياة، يراعيها في أحكامه وتشريعاته، فلا تنفك الأحكام الشرعية عن حركة الكون بأفلاكه وأجرامه، وليله ونهاره، وحرّه وقرّه، فهناك عبادات مرتبطة بحركة الشمس، كالصلوات الخمس والسحور والإفطار، وعبادات

[13]) هام سعيد، **الوجيز في الثقافة الإسلامية**، (بيروت- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع)، 2005م، ص 153.

مرتبطة بدورة القمر، كالصيام والحج وغير ذلك، فيراعي ذلك في بيان مهمة الإنسان تجاهها ودوره نحوها، وتوجيهه إلى ما فيه عمارتها وصلاحها، فالكون والخلق كله لله سبحانه وتعالى: ﴿ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى﴾، [طه: 6].

دين شامل في توجيه نظر الإنسان إلى الدنيا والآخرة فهما داران متكاملتان، للإنسان في كل منهما نصيب، فالدنيا مزرعة للآخرة، يزرع فيها ما يرغب جنيه في الآخرة. يقول الله جل وعلا: ﴿ وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الآخِرَةَ وَلاَ تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلاَ تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾،[القصص:77]. وبهذا يتأكد للمسلم أنه ما من شأن من شؤونه ولا تصرف من تصرفاته إلا ولله تعالى فيه حكم وقضاء، وأن دين الإسلام منهج حياة مهيمن على كل تصرفات الإنسان، فيرد بذلك على كل من يعترض على نظرة الإسلام الشمولية لشؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأدبية وغيرها، ممن يرددون مقالات مستوردة، كقولهم: (ما لله لله وما لقيصر لقيصر)، وقولهم: (لا سياسة في الدين، ولا دين في السياسة)، ويقال لهم بأن لله كل أمر ونهي وتدبير وحكم وقضاء، ﴿قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: 154]، ويقول جلّ وعلا: ﴿ لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾،[الروم: 4].

وقد أنكر الإسلام أشدَّ الإنكار على من يأخذ من الدين ما يهوى، ويدع ما لا يوافق هواه، وينسى أن الإسلام كل لا يتجزأ، يقول الله جل وعلا: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً * أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴾، [النساء: 150-151].

الخلافة والإمامة وشروط توليهما في الإسلام

اتفق فقهاء الإسلام على وجوب الخلافة، وأنّ ولاية أمور الناس من فروض الكفايات، كالجهاد في سبيل الله وطلب العلم. فإذا قام بتلك الفروض مَنْ هو أهلها من الأمة الإسلامية سقط فرضها على الكافة؛ إذْ لو تقاعس الجميع عن تحملها لتعطلت شرائع الدين وبطل العمل بها، واختل نظام المسلمين. ووجوب الإمامة أو الولاية؛ أي ولاية حكم النّاس من أعظم

واجبات الدّين وأهمّها قاطبة، ولولاها أهل السنة جميعًا والمعتزلة والخوارج باستثناء عدد قليل من أولئك وهؤلاء وهذا أيضًا هو رأي الشيعة، إلا أنّ لهم وجهة نظر خاصة في فهم هذا الوجوب للخلافة ([14]).

ما الشروط التي يجب توافرها في رئيس الدولة الإسلامية؟

الإسلام:

يجب أن يكون رئيس الدولة الإسلامية مسلمًا، ولا يجوز للكافر أنْ يتقلد هذا المنصب الخطير مطلقًا، فالقرآن يوجب على المسلمين أنْ يطيعوا الأمير قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾،، [النساء: 58].

البلوغ:

البلوغ كما هو معلوم- شرط التكليف، فلا يكلف الصغير غير المميز شيء من الأحكام إلا بعد البلوغ. والإمامة أكثر التكاليف الشرعية عبئًا؛ إذِ الإمامُ مسؤول أمام الله عن كل تقصير في الدولة.

الذكورة:

الدولة الإسلامية([15]) وقد اتفق سلف هذه الأمة وخلفها على أنّه لا يجوز للمرأة أن تتولّى رئاسة.

العدالة:

ينبغي أن يُعْلَم هنا أنّه ليس المقصود بالعدالة أن يكون المرشح لرئاسة الدولة الإسلامية معصومًا في أقواله وأفعاله وتصرفاته.

---

[14]) محمد عبد القادر أبو فارس، النظام السياسي في الإسلام، (رياض، دار القرآن الكريم: الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية)، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م،ص١٨١ ،١٨٠ ،١٧٩

[15]) محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، صحيح البخاري، تحقيق أبو عبد الله محمود بن جميل ، كتاب المغازي، باب كتاب النبي إلى كسرى وقيصر، ج٢ ،حديث رقم ٤٤٢٥، ص٣٧٥.

الكفاءة:

أن يكون متصديًّا لصالح الأمة وضبطها، ذا نجدة وشجاعة، يجهز الجيوش ويسد الثغور.

العلم:

والعلماء اشترطوا أن يكون رئيس الدولة عالمًا، الإمام يختار القضاة ويعينهم، ويشترط فيهم أن يكونوا مجتهدين، فمن باب أولى أن يكون الإمام الذي يختارهم على توافر الشروط فيهم ومنها شرط الاجتهاد أن يكون مجهتدًا.

سلامة الحواس والأعضاء:

والمقصود بهذا سلامة الحواس والأعضاء التي يؤثر فقدانها على الإمام، كذلك البصر والنطق والسمع فهذه تؤثر في الرأي، وفقدان اليدين والرجلين يؤثر في النهوض وسرعة الحركة وتشوه المنظر، وتضعف من هيبة الإمام في نفوس الرعية كذلك البصر والنطق والسمع فهذه تؤثر في الرأي وفقدان اليدين والرجلين يؤثر في النهوض وسرعة الحركة وتشوه المنظر، وتضعف من هيبة الإمام في نفوس الرعية. ([16])

الفرق بين الشريعة والعلمانية:

العلمانية والإسلام يختلفان تماما. لأنّ الإسلام دين شامل وكامل في جميع جوانب الحياة البشرية لا يقبل غَيْرَه من الأحكام والأنظمة. والدّليل على ذلك قوله تعالى ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة:3]. فالإسلام جاء لتنظيم الحياة البشرية في جميع جوانبها، سواء الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أوالدينية أو السّياسيّة.

16) محمّد عبد القادر أبو فارس، **النظام السياسي في الإسلام**، (عمان، دار الفرقان)، ط2، 1987م، ص 185، 186.

أمّا العلمانية فهي فكرة تدعو إلى فصل الدين عن الدولة في مقتضى مقولة مشهورة: " دع ما للقيصر للقيصر، وما لله لله"، فالإسلام خالٍ عن هذه الأفكار السلبية التي لا تسمن ولا تغني من جوع، وقد نظم الإسلام حياة الإنسان من المهد إلى اللحد، وهذا يعني أنه لا يمكن أن تنجح العلمانية في البلدان الإسلامية؛ لأنّها تختلف مع الإسلام في الأفكار وفي التطبيق وغيرها. والإسلام نظم العلاقات والعبادات والمعاملات والشؤون الساسية والإدارية والعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين. ففي الإسلام، الله وحْدَهُ هو الحاكم الوحيد يأمر وينهى ويحلّل ويحرّم. أمّا العلمانيّة فهي لا تعطي لله حقه في هذا الجانب بل تُحَرّم وتحلّل حسْبَ عقيدتهم الفاسدة. في الحقيقة، العلمانيّون لا يرضون بالله ربًّا وبالقرآن مرجعًا، وهذا يخالف قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:36]. فالشّريعة تحكم مع مرور الزّمان وتكرار الأيّام، والإسلام بنفسه لا يسمح تحريفًا لكي يتّفق مع الزّمن.

الإسلام والنظام الاستبدادي

أوّلاً: الاستبداد السياسي هو الانفراد بالسّلطة، ومعنى استبد به: أي انفرد به يقال: استبد بالأمر، يستبد به استبداداً إذا انفرد به دون غيره([17]).

وهذا الاستيلاء والسيطرة على أمر الأمة دون رضى منها يفتح أبواب الظلم والفساد وضروب العدوان وهو ما يسمىّ بالاستبداد السياسي.

[1]) انظر: **لسان العرب**، مادة "بدد"

ثانيًا: الحكم والولاية العامة على المسلمين حق للأمة، ولا يجوز الانفراد بها دون مشورة لهم كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: " من بايع رجلاً من غير مشورة المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا "([18]) وجاء في زيادة: "إنه لا خلافة إلا عن مشورة"([19]).

ثالثًا: الاستبداد السياسي هو التّغلب والاستفراد بالسّلطة، والسّيطرة التامة على مقاليد الدّولة واغتصابها من الأمة دون مشورة و رضا منهم.

والاستبداد جزء من الطّغيان وليس مرادفًا له، فقد يكون المستبد طاغيًا وظالما، وقد يكون عادلاً مجتهدًا في الإصلاح. وقد ظهر الاستبداد في الأمة الإسلامية في وقت مبكر؛ وذلك بعد ولاية معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، والذي عهد بالخلافة من بعده لابنه يزيد، وقال: "من كان يريد أن يتكلم في هذا الأمر فليطلع لنا قرنه، فلنحن أحق به ومن أبيه"([20])، قد كانت هذه البداية في تحويل الحكم من الشورى إلى الوراثة، وهذا ما لم يكن معهودًا في زمن الخلفاء الراشدين الذين هم الأنموذج التطبيقي للفكر السياسي الإسلامي. وبهذا انتزع حق الأمة في تولية الأصلح بطريقة جماعية شوريّة إلى تولية الأبناء والذرية وان كانت تنقصهم الكفاءة وفي الأمة من هو أصلح منهم. وهذا الانفراد في تولية الخلفاء فتح على الأمة الإسلامية بابَ شرٍّ عظيمٍ ما زال يضعفها حتى وصلت إلى الحالة المزرية الآن، واستحكام الاستبداد فيها، وتولي الأشرار لأمرها، وإضعاف دور شعوبها مما سبب ضعفها أمام الأمم الأخرى.

نظام الدولة الإسلامية

[18]) رواه البخاري -كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة - باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت ـ 3 رقم 6830 – (208/8) وأحمد في المسند – (1 / 372)

[19]) رواه النسائي في الكبرى - كتاب الرجم - باب تثبيت الرجم - رقم: 7116 (6 / 410)، وابن أبي شيبة في المصنف - باب ما جاء في خلافة أبي بكر وسيرته في الردة – (431/7)، وجاء بلفظ "لا بيعة إلا عن مشورة " تاريخ المدينة لابن شبّه (933/3)

[20]) صحيح البخاري - كتاب المغازي - باب غزوة الخندق وهي الأحزاب - رقم: 3799 (5 /137)

إنَّ الدولة الإسلامية أو دولة الإسلام أو الدولة السلامية اسم يطلق على الحقبة التاريخية للدول المتعاقبة التي كانت تحكم تحت مظلة الإسلام أو مسمّى الخلافة الإسلامية في فترة زمنية طويلة تغطي معظم العصور الوسيطة على مساحة جغرافية واسعة تمتد من حدود الصين وفي آسيا إلى غرب آسيا و شمال إفريقيا وصولاً إلى الأندلس،وبدأت منذ بداية الدعوة الإسلامية على يد النبي محمّد بن عبد الله ثم تأسيس الدولة الإسلامية بالمدينة المنورة مرورا بالدولة الأموية في دمشق التي امتدت من حدود الصين حتى جبال البرانس شمال الأندلس ثم الدولة العباسية بما تضمنته هذه الدول الإسلامية من إمارات وسلطنات ودول السلاجقة، والمغرب الأدارسة والمرابطون ثم جاء الموحدون وفي بلاد الشام الحمدانيون والزنكيون وغيرهم.

أخيرًا في مصر الفاطميون وفي الشام ومصر مثل – الأيوبيون والمماليك ثم سيطرة الدولة العثمانية التي تعتبر آخر الإمبراطوريات التي كانت تحكم باسم الإسلام. الإسلام على امتداد رقعة جغرافية واسعة.

العدل والسياسة

تعريف العدالة

العدالة تعتبر استقامة في الدين والمروءة وأداء الواجبات واجتناب ما يوجب من الفسق والمحرمات، فتعريف العدالة " Justice" في اللغة إعطاء كل ذي حق حقه، وإن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر، ومن غير تفريق بين أحد([21]).

العدل والسياسة

فقد بعث الله الرسل وأنزل الكتب لإقامة العدل، والدليل في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ﴾،([22]) [الحديد: 25]. أي العدل.

[1]) يقول الزهراني (1405هـ) ص283. من بحث بعنوان **مشروعية العمل السياسي ومفهومه**.

[22]) سورة الحديد، الآية 25

وكذلك يمكن تعريفه أنه هو الواجب أي ما يرتضيه الشرع في الحكم قال تعالي : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾،([23])[النساء: 58].

أمر منه تعالى بالحكم بالعدل بين الناس، ولهذا قال زيد بن أسلم: إن هذه الآية: إنما نزلت في الأمراء يعني الحكام بين الناس، وفي الحديث: (إن الله مع الحاكم ما لم يجر، فإذا جار وكله إلى نفسه) ([24])، وفي الأثر: (عدل يوم كعبادة أربعين سنة)([25]).

ومعني العدل في الشرع تطبيق شرع الله في كل جوانب الحياة هنا تظهر قمة العدل والمساواة وقد شبه الله تعالى العدل بالميزان؛ فهو لا يختل أبدًا فالخلل من الناس، ولذلك: فهو سبب للسعادة، فالإنسان يتألم من سلب حقوقه، وهو كذلك يأمن المجتمعات من الدمار والهلاك، فكل مناحي التشريع ترتبط بصفة العدل في: نظام الإدارة- نظام الحكم- نظام القضاء- نظام الأسرة- نظام الاقتصاد- نظام الاجتماع- السلوك وأنا أؤيد أن الميزان يمثل العدالة فالعدالة مفهوم أخلاقي يقوم علي الحق والأخلاق والعقلانية ، والقانون الطبيعي والإنصاف وأن مفهوم العدالة هي واحدة من السمات الرئيسية في المجتمع ونظريات العدالة قد تختلف اختلاف كبير من مجتمع لآخر.

الدبلوماسية والإسلام:

قد لعب النبي صلى الله عليه وسلم دورا مهما في عقد المعاهدات مع الشّعوب والأجناس باختلاف ألسنتهم وألوانهم، وهذه الأدوار لا ينساها التاريخ البشري ولا الحضارة الإسلامية. وقد أرسل الرسل إلى الملوك والرؤساء في الدعوة والمعاملة الحسنة تقنعهم إلى اعتناق الإسلام، ودعاهم بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بما هو أحسن.

---

[23]) سورة النساء، الآية 58

[24]) أخرجه الترمذي [3/ 609], كتاب الأحكام: باب ما جاء في الإمام العادل.

[25]) عبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبو محمّد، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، (بيروت، دار الكتب العلمية)، ط 1، 1417هـ، ج 2، ص 243.

فالدبلوماسية في الإسلام تحتاج إلى حوار وتواصل بهدف نشر ثقافة إسلامية بمفهومها وطريقتها الصحيحة، ومن القيم الإسلامية احترام حقوق البشر، قال تعالى: ﴿ لَّا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة:8]. لقد ضمن الإسلام الرسل وأعطاهم حقهم ومنحهم الدّخول إلى بلاد المسلمين دون حرب أو قتال أو إرهاق دماءهم. وهناك من يرى بأنّ معظم القوانين المتعلقة بالعلاقة الدولية تنتهي بالحرب وتتوقف بها. أمّا في الفقه الإسلامي فإنّ العلاقات الدبلوماسية لا تنتهي بالحرب فقط أو البدء بها، وإنّما تنتهي إذا أصبح الممثل الدبلوماسي يعاني خطرًا عظيمًا على حياته في الدول الأجنبية لأنّ الإسلام الصحيح يحترم الإنسانية وكرامة البشر، وهدف الإسلام هو تحقيق الصّلاح في الجماعات والدّول في شتى جوانبها .

الد يموقراطية والإسلام:

فهل الديموقراطية حكم من الكفار أو الفكر منهم كما يقول ذلك بعض المفكرين، وهل يكون الإسلام ضد الديموقرطية ويساعد الاستبداد؟

في حقيقة الأمر، يحتاج هذا المجال إلى دراسة عميقة بين الفقهاء والمفكرين الإسلاميين المتمكّنين دون قلق أو تفريط حتى نستطيع أن نضع الموازين القسط فيه، فمن الأسف الشّديد أنّ بعض النّاس يحكمون بأنّ الدّيموقراطية كفر بواه ولا يفهمون معنى حقيقة الديموقراطية. ومن الغريب إنكار شيء والحكم عليه قبل إدراك حقيقته؛ إذِ القاعدة الفقهية المشهورة " أنّ الحكم على شئ فرع أن تصوره"؛ بمعنى أنّه ليس لأيّ أحد أن يحكم على شئ يجهله.

عنصرالديموقراطية: الحرية الكاملة في اختيار الرئيس أو من يتولّى أمور النّاس، وأن لايختاروا من لايحبونه، ولا أحد يجبرهم على اختيار رئيسهم، فهذا معنى الديموقراطية الصحيحة. فمن الممكن أن نقول بأنّ الإسلام يرفض أن يؤم النّاس في الصلاة من لايحبونه، والإسلام أعطى الناس الحرية الكاملة في اختيار إمامهم سواء في الدّين أو في الدّولة، وأنكر الإسلام أن يكون الشعوب تحت سيطرة جبابرة متكبرين الذين يقتلون فيهم حرية التفكير. وقال سبحانه وتعالى في كتابه العزيز: ﴿فَاتَّبَعُوا أَمْرَ

فِرْعَوْنَ ۖ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود:79]، وقال: ﴿ فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [الزخرف:54].

وخلاصة القول أن صنع الله وصنع البشر لا يستويان مثلاً، فالديموقراطية صنع البشر والإسلام صنع الله تعالى.

الخاتمة

حاول الباحث في هذا المقال الاقتصار على أهم الضوابط الرئيسة التي تبنى عليها السياسة الشرعية، متجنبا التكرار والتشابه في حصرها، وأهم ما يمكن أن نخلص إليه من نتائج هذا البحث، هو أنّ السّياسة الشّرعية بنيان فقهي متكامل له أصوله وقواعده وضوابطه. ولا ينبغي الانصياع إلى بعض الأفكار الدّاعية إلى تجنب السّياسة وتركها لمن يتّبعون أهواءهم، بل ينبغى إخضاع السّياسة للأسس والمبادئ الشّرعية، ولا تترك في يد المتعابثين بالسّياسة، وإنّ وحدة الأمة وحاكمية الشّريعة هي أهمّ الأسس التأسيسية للنّظام السّياسي في الإسلام، كما أنّ الشّورى والعدل والحريّة هي أهمّ القيم التأسيسية في السّياسة الشّرعية على الحكم والمال؛ والرقابة ركن القيم في السياسة الشرعية.

أهم النتائج والتوصيات

ومن استقرائنا لحقائق هذه الدراسة تتضح النتائج الآتية:

أولاً: من سمات تاريخ الفكر السياسي الإسلامي عدم قيام نظرية متكاملة وواضحة المعالم عن الخلافة حتّى أفول مؤسسة الخلافة التاريخية.

ثانيًا: الخلافة لم تكن عبر التاريخ الإسلامي دولة إسلامية، بل نموذجا للدولة الإسلامية، فعندما انحصرت سلطة الخلفاء في الأمور الدنيوية ولم يعد لهم تأثير على تنظيمات المجتمعات الدينية، لم تعد دولتهم دولة إسلامية بل مجرد أنموذج للدولة الإسلامية.

ثالثًا: تحديد شخصية الدولة الإسلامية ينبني على عديد من الضوابط والمعالم منها المنعة والقوة وظهور الشعائر الدينية.

قائمة المصادر والمراجع

أوّلاً: القرآن الكريم

ثانيًا: الأحاديث النبوية الشريفة.

ثالثًا: الكتب والمراجع باللغة العربية

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي ت:751هـ/1350م، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، (السعودية، دار ابن الجوزي)، ط1، 1432هـ.

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد ت:970هـ/1563م، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، (دار الكتب السالمي)، ط2.

الشيخ على عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم، تقديم جابر عصفور**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتب)، ١٩٩٣م.

عبد العظيم بن عبد القوي المنذري أبو محمد، **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**، (دار الكتب العلمية – بيروت)، ط 1، 1417هـ.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ت:770هـ/1368م، المصباح المنير، (بيروت، المكتبة العلمية)،

القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، ت:671هـ/1273م، **تفسير القرطبي، جامع الأحكام القرآن**، (القاهرة، دار الكتب المصرية)، ط2 ،1384هـ،

كوناتا، د. حسن كوناتا، **النظرية السياسية عند ابن تيمية**، (الدمام، دار الأخلاء)، ط1،1415هـ/1994م.

الطبري، أبو جعفر محمّد بن جرير بن يزيد، ت:310هـ/923م، **تفسير الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن**، (بيروت، مؤسسة الرسالة)، ط1 1420هـ/2000م.

محمّد عبد القادر أبو فارس، **النظام السياسي في الإسلام** (دار القرآن الكريم: الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية)، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر ت:845هـ/1441م، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، (بيروت، دار الكتب العلمية)، ط1 ،1418هـ.

النووي، يحيى بن شرف الحوراني النووي، ت: 676هـ/1278م، **شرح صحيح مسلم، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، (بيروت، دار إحياء التراث)، ط2 ،1392 هـ.

همام سعيد، **الوجيز في الثقافة الإسلامية**، (بيروت- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع)، 2005م،

رابعًا: شبكة المعلومات الدولية والمواقع الإليكترونية:

15- د. جهاد نصري العقل، السيادة والقومية، عن موقع شبكة المعلومات السورية القومية: www.info@ssnb.com

16- د. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، الأردن، عمان، على الموقع الإليكتروني: http://www.darislam.com/home/esdarat/dakhi/alaam/data/89-htm